الأهرام

المصدر : الاهرام

التاريخ : ٢٠٠٨/٣/٢٤

أمراض النخبة فى تجربة حزب الجبهة

عبدالعظيم حماد

على الرغم من دواعى الأسى، والشعور بالمفاجأة من سرعة توالى المشكلات والتصدعات على حزب الجبهة الوطنية الذى بشرنا مؤسسوه بأنه يقدم البديل للحزب الحاكم، ولجماعة الإخوان المسلمين غير الموثوق فى ولائها للديمقراطية والمواطنة، فإن هذه المشكلات والتصدعات لم تفعل سوى أن أكدت مرة أخرى وجود أمراض متوطنة فى النخبة السياسية المصرية.

الأصل فى الأحزاب السياسية، وغيرها من التنظيمات والمؤسسات السياسية، والاجتماعية عموما أن الخلافات داخلها واردة، بل ومن طبيعة الأمور، بما فى ذلك الأسرة الواحدة الصغيرة القائمة على روابط الزواج والدم، الأكثر من ذلك أن المؤسسة التى لا تظهر فيها خلافات تصاب بالجمود، وتصبح خطرا على مستقبل الجماعة، وأفرادها، لأن ذلك معناه انفراد صاحب السلطة الأعلى بتقرير مصير الجميع، بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر الاستبداد المعروفة، ومن محو أدوار وشخصيات وقدرات الأعضاء الآخرين، لكن المهم أن طبيعة الأمور أيضا تقتضى وجود اليات للحوار، والتوفيق بين الاتجاهات وصولا إلى القرار فى إطار مسلم به من وحدة الجماعة أو المؤسسة، ولا مانع من الانشقاقات على أسس موضوعية، وليس من باب المهاترات، والمكائد، والمصالح الصغيرة.

لهذا نجد فى كل حزب سياسى طبيعى، ومعافى من الأمراض المتوطنة فى النخبة السياسية المصرية - أجنحة وكتلا، منها ما يقوم على أساس أيديولوجى، بل ومنها ما يرتكز على الولاء الإقليمى، أو الفئوى أو الشخصى أحيانا.. وكل هذا لا عيب فيه مادام الجميع يحتكمون إلى اليات مقررة ومتفق عليها لحسم الخلافات، وأهمها فى نهاية المطاف الاحتكام إلى تصويت الأعضاء.

الأغرب فى خلافات حزب الجبهة الوطنية اننا لم نسمع أو نقرأ حتى الآن بيانا رسميا يشرح أسباب ماحدث من انشقاقات وانسحابات، ودعاوى قضائية، ولم نسمع أو نقرأ عن دعوة لمؤتمر عام للحزب الذى انضم إليه فى البداية عدد لا بأس به من صفوة المثقفين والمهنيين والمهتمين بالشأن العام ومستقبل الوطن، والمعنى هو أن الجهاز القيادى للحزب اصيب بالشلل، أو أن القيادات تعتقد أن هذه خلافاتها هى، وأن تسويتها من اختصاصها هى فقط ولا شأن لسائر الأعضاء بها، وهذا غير صحيح، فضلا عن أنه ضار ليس بالحزب وحده، وإنما بالعمل السياسى فى البلاد ككل، بما أن حزب الجبهة انطلق من أرضية ليبرالية خالصة كما بشرنا المؤسسون، فإذا كان الليبراليون قد سقطوا هذا السقوط المروع فى أول اختبار، فماذا ننتظر من الآخرين الذين لم يدعوا أنهم رسل الديمقراطية؟ خاصة أن هذا الاختيار لم يفرض عليهم لا من سلطة، ولا من أطراف أخرى خارجة عنهم.

أما الذى يدعونا أن لا نكون أكثر قسوة على هذا الحزب، وقياداته الباقية والمنسحبة، هو أن ما حدث، وما سيحدث ليس إلا عرضا متكررا لمرض دفين فى النخبة المصرية، لايبدو أن له علاجا حتى إشعار آخر كما سبق القول.

لنأخذ الجمعيات التعاونية، والاتحادات الرياضية، واتحادات الملاك، ومجالس النقابات، وغيرها، وسوف نجد أن الغالبية الساحقة من هذه المؤسسات تتصدع، وتفشل فى أداء مهامها بسبب خلافات لاتجد طريقها الطبيعى للإدارة والتسوية بطريقة ديمقراطية، بل وستجد أن من بعض أعضائها من هو مستعد للعمل ضد مصلحة المؤسسة لمجرد انه اختلف مع الرئيس، أو مع عضو أخر يحظى بتأييد أكبر منه، حتى الجاليات المصرية فى الخارج كثيرا ماحطمت بأيديها منظماتها بسبب هذه الطريقة فى التفكير والعمل.. أقصد ثقافة اعتبار الخلاف حول نقطة واحدة، أو عدة نقاط، خلافا حول كل شيء، وربط الراى أو حتى الأطماع بالكرامة الشخصية، وثقافة الاعتقاد بأن تسوية الخلافات لا تعنى إلا انتصارا كاملا لطرف، وهزيمة ماحقة لطرف اخر، مع أن هذا ليس صحيحا، ولم يكن صحيحا فى أى وقت حتى داخل الأسرة الواحدة، كما قلنا، فهناك درجات من الحلول الوسط دائما فى كل قضية، وفى كل عمل جماعى.

سيقول البعض إن السبب فى هذا الداء هو نقصان الممارسة والتقاليد الديمقراطية طوال عهود ثورة يوليو، وقد يبدو ذلك صحيحا جزئيا، لكن ثورة يوليو نفسها ما كانت لتقوم وتنجح، ويستمر نظامها رغم نكساته، لولا ذلك الداء الذى شل النخبة السياسية قبل قيام هذه الثورة، فهل كان الملك فؤاد، أو الملك فاروق يقدران على ما قاما به من عبث بالدستور وقواعد الحكم البرلمانى، وأصوات الناخبين لولا أنهما وجدا استعدادا بل وتحريضا من جانب النخبة التى رفضت منذ البداية الرضوخ لإرادة الناخبين كوسيلة نهائية للبت فى خلافاتها (السياسية) فلجأت إلى «السراى» للاستعانة بها على ضرب هذه الإرادة، مما يطول شرحه، وما هو مسجل فى تاريخ مصر من انقلابات دستورية، وانشقاقات حزبية، وتحايلات على القوانين نصا وروحا، والعجز عن تلبية احتياجات التطور السياسى والاجتماعى، والمدهش فى هذه النقطة بالذات أن أعظم المثقفين وغلاة الليبراليين كانوا هم الذين صنعوا كل انقلاب دستورى، وهم الذين أجروا كل انتخابات مزورة.

إذ عدنا إلى ما بعد ثورة يوليو، فمن المأثور عن جمال عبدالناصر قوله إن أحد أهم أسباب قرار مجلس الثورة بعدم تسليم السلطة للساسة المدنيين، هو محاولتهم جميعا استخدام الضباط فى تصفية خصومهم السياسيين، إلى حد أن كبار الساسة فى ذلك الوقت تطوعوا للعمل كمخبرين ضد بعضهم البعض، ومن المذكرات التى كتبت عن تجربة أنور السادات أن التغيير المتتالى للوزارات فى عهده، حتى إنه ترأس الحكومة بنفسه فى أخريات أيامه، كان بسبب الصراعات التى لا تتوقف بين اقطاب النظام، كذلك فإن تأسيسه للحزب الوطنى الديمقراطى برئاسته هو شخصيا على أنقاض حزب مصر العربى الاشتراكى - الذى كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الحكومة وقتذاك - جاء للحد من الصراعات الدائرة حول شخص ومنصب ممدوح سالم، وبالطبع فإن الخلافات عصفت ولا تزال تعصف أمام أعيننا بالأحزاب الأخرى، وما يعصم الحزب الوطنى الحاكم منها بنسبة لا بأس بها هو وجود الرئيس مبارك شخصيا على قمته.

ماهو السبب البعيد وراء هذه الظاهرة؟ وهل نسلم برأى ابن خلدون القائل: بأن العرب لاتقوم لهم دولة (وكذلك مؤسسة أو حزب) إلا بسلطان قاهر، أو دين غالب؟ ونحن بالطبع عرب بالثقافة على الأقل.

يبدو ذلك صحيحا فى حالة جماعة الإخوان المسلمين التى يبقى الالتزام الدينى على وحدتها برغم ما يعتمل فى داخلها من خلافات، ولكنه لايبدو صحيحا فى حالة حزب الوفد القديم فى مواجهة كل أحزاب القصر، فعلى الرغم من كل ما جرى للوفد من انشقاقات كبيرة، فإن التيار الرئيسى احتفظ للحزب بكيانه وأغلبيته، وإذن فهناك أسباب أخرى لعجز النخبة المصرية عن بناء المؤسسات الناضجة.. لكن هذه الأسباب أوسع وأعمق بالتأكيد من أن يحيط بها قلم واحد فى مقال واحد.. لذا فالدعوة موجهة لكل من يهمه الأمر للمشاركة فى البحث عن جذور ذلك المرض المتوطن فى حياتنا السياسية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية